أحداث الساعة 3
النقل القروي.. هشاشة واختلالات

زووم 4
الأدوية المفقودة.. محنة العلاج المؤجل

فنون وتلفزيون 8
فريدة بورقية... سيدة الصورة

سطار 15
فاس أرض العارفين.. نوستالجيا احتفالية

أسود وهبي في أول اختبار 9
بونيدا يلتحق رسميا بالأسود 10
«الكان».. «الطاس» تتعهد بالحسم السريع 11

الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8645 ■ الجمعة-السبت-الأحد 08-09-10 شوال 1447 الموافق لـ27-28-29 مارس 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info الأحداث المغربية alahdathalmaghrabia @ahdathinfooffcielle

على بعد خمسة أشهر من تنظيمها

الأحزاب والانتخابات.. اختبار القوة والضعف

الرباط **الجيلالي بنحليمة**

لا يمكن أن تخرج الانتخابات التشريعية المحددة في 23 شتنبر المقبل عن السياق السياسي الحالي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، التي ستضع الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها أمام اختبار حقيقي لقياس مدى قدرتها على الإقناع، واستقطاب الكتلة الناخبة.

وتظهر ملامح الخريطة السياسية الحالية صراعا محتدما بين رغبة الأغلبية في الاستمرارية وطموح المعارضة ربما في احتلال مواقع أخرى للتدبير، لكن المتابعين للشأن السياسي المغربي لا يحبذون قياس «الطموحات السياسية» بكتل حزبية مثل الأغلبية والمعارضة، بل بكل حزب على حدة، وهو ما يجعل هذه الكتل متفرقة اليوم في قياس نسب قدرتها على تحفيز الناخب على التفكير في رمزها وهو متواجد في غرفة اختيار شعارات الاقتراع.

وتملك الأحزاب السياسية المشاركة اليوم في العملية السياسية برمتها (أغلبية ومعارضة) نقاط قوة مشتركة، وهي نقاط داخلية بين الأحزاب الحالية الممثلة في البرلمان الحالي، مثل الامتداد الترابي، والمجالي، فبغض النظر عن حجم هذا الامتداد يبقى الأمر مشتركا بينها من خلال الهيئات المحلية الإقليمية ثم الجهوية.

هناك أيضا معطى آخر يتعلق بالحيوية داخل المؤسسات، فسواء كان التواجد مرتبطا بالمؤسسة التشريعية، أو الجماعات الترابية، يبرز أن الأحزاب السياسية الممثلة بالبرلمان تشترك في هذه النقطة مع الاحتفاظ طبعا بنسب التفاوت، والمواقع المرتبطة بالتواجد في التدبير أو المعارضة.

لكن هناك من يعتبر أن النقاط المشتركة في قوة الأحزاب المغربية هي في قدرتها على التحالفات «البراغماتية»، مع وجود أعيان «رابحين» في الدوائر، وهم الذين يشكلون فعليا القوة الانتخابية الحقيقية لعدد كبير من الأحزاب السياسية، والحضور الانتخابي الممتد لهذه الهيئات السياسية، والتي أصبحت بعد تشديد القوانين المنظمة للانتخابات تجاه المتابعين قضائيا، مهددة بفقدان خزان انتخابي مهم.

في المقابل يبقى الضعف المشترك رهينا بأزمة الثقة، التي يعتبر البعض أنها عميقة تجاه الأحزاب السياسية، في ظل العزوف الانتخابي، وطغيان المصالح الشخصية، وضعف التواصل والتأطير وانسحاب الأحزاب السياسية من أداء مهامها الأصلية في التكوين والتأطير.

في ذلك يعتبر الأستاذ بدر الزاهر الأزرق، وهو أستاذ باحث بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، أن مقاربة علاقة الأحزاب بالانتخابات، لا ينبغي التعامل معها كعلاقة تقنية أو ظرفية، بل كمرآة عاكسة لوضعية الحقل السياسي برمته، من حيث بنيته، وفاعليته، وقدرته على إنتاج الثقة والمعنى داخل المجتمع.

6 7

قمة التحالف العالمي من أجل الأطفال

للا حسناء في البيت الأبيض

مثلت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، بدعوة من ميلانيا ترامب، السيدة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المغربية، الأربعاء 25 مارس بالبيت الأبيض بواشنطن، في قمة التحالف العالمي من أجل الأطفال «معا نبني المستقبل».

2

قال إن كرامة نساء ورجال التعليم مدخل أساسي لأي إصلاح

أخنوش: الإصلاح التربوي يتطلب شجاعة سياسية

عبد الفتاح زغادي

أكد رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أن الاستثمار في نساء ورجال التعليم بعد الاستثمار الأكثر جدوى بالنسبة لمستقبل المدرسة والأجيال المقبلة، مشيرا إلى أن الإصلاح التربوي يتطلب شجاعة سياسية ونفسا طويلا واستمرارية في الجهود.

وترأس عزيز أخنوش، يوم الأربعاء 25 مارس الجاري، فعاليات النسخة الثانية من المنتدى الوطني للمدرس بالرباط، وهو المنتدى الذي عرف حضور أزيد من 3 آلاف مدرسة ومدرس من مختلف ربوع المملكة، فضلا عن خبراء ومختصين وفاعلين في مجال التعليم من داخل وخارج المغرب.

ونظمت هذه النسخة تحت شعار «المدرس في قلب التحول التربوي»، وهو شعار يعكس، حسب أخنوش، توجها سياسيا يروم إعادة الاعتبار لمهنة التدريس وتعزيز مكانتها داخل المجتمع.

وأكد رئيس الحكومة في كلمته الافتتاحية لهذه التظاهرة التربوية أن «جعل المدرس في قلب التحول التربوي يمثل خيارا سياسيا واضحا للحكومة»، مضيفا أن «كرامة نساء ورجال التعليم واستقرارهم المهني يشكلان المدخل الأساسي لأي إصلاح جاد لمنظومة التربية والتكوين».

وعملت الحكومة منذ تحملها مسؤولية تدبير الشأن العام على «ترجمة التوجيهات الملكية السامية إلى إجراءات عملية، واضعة بذلك إصلاح التعليم ضمن أولويات العمل الحكومي بعد سنوات من التراكمات والصعوبات التي عرفها القطاع» يقول أخنوش.

2

فقدان 5 بحارة بسواحل الداخلة وسفينة تجارية تلوذ بالفرار

حادث غامض يؤدي إلى غرق مركب للصيد

أكادير إدريس النجار

بعد مرور يومين على حادث الغرق المأساوي، الذي تعرض له مركب الصيد الساحلي بالجر «ميس دكار 2» قبالة سواحل الداخلة، لا تزال عمليات البحث والتمشيط متواصلة في سباق مع الزمن لكشف مصير خمسة بحارة ما زالوا في عداد المفقودين، وسط غموض يلف هوية السفينة التجارية التي يشتبه تسببها في الحادث.

وتشير المعطيات المتوفرة، إلى غاية يوم أمس الخميس، إلى أن المركب تعرض ليلا، في الساعات الأولى من فجر أول أمس، لاصطدام قوي ومفاجئ مع سفينة تجارية ضخمة يرجح أنها لم تتوقف بعد الحادث، مستغلة حالة الظلام وخلو المكان من شهود عيان، ما تسبب في أضرار جسيمة هيكلية أدت إلى انكسار جزء من المركب وغرقه في وقت وجيز.

وكان على متن المركب «ميس دكار 2» طاقم يضم 13 بحارا، تم إنقاذ 8 منهم في ظروف صعبة، في حين لا يزال خمسة آخرون في عداد المفقودين إلى حدود الساعة، ما يجعل الأمل ضعيفا في بقائهم على قيد الحياة.

ففي مشهد يعكس روح التضامن البحري والوطنية الصادقة تدخلت قوارب الصيد التقليدي التابعة لقرى الصيد المجاورة بشكل فوري، انخرطت في البحث عن الغرقى إلى جانب سفن الصيد في أعالي البحار، حيث لعبت دورا حاسما في إنقاذ عدد من البحارة في اللحظات الأولى بعد الحادث، في حين ظل مصير خمسة منهم مجهولا، علما أن بحارين ضمن الطاقم لم يشاركا في رحلة الصيد التي تعرضت للحادث.

3

الاعتداء على شرطي.. توقيف 5 أشخاص

الأحداث المغربية

تمكنت عناصر الشرطة بمنطقة أمن مولاي رشيد بمدينة الدار البيضاء، صباح أول أمس الأربعاء 25 مارس الجاري، من توقيف خمسة أشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 21 و40 سنة، من بينهم سيدة وشخص مبحوث عنه على الصعيد الوطني، وذلك للاشتباه في تورطهم في الاحتجاز والضرب والجرح في حق موظف الشرطة باستعمال الشهب الاصطناعية وحيازة أسلحة بيضاء في ظروف تشكل خطرا على الأشخاص والممتلكات.

وكان المشتبه فيه الرئيسي، البالغ من العمر 24 سنة، قد أقدم على تهديد عناصر الأمن الوطني بواسطة السلاح الأبيض وتعريض موظف شرطة للإيذاء العمدي باستعمال الشهب الاصطناعية في غضون شهر يناير الماضي، أثناء مزاولتهم لمهامهم خلال تدخل أمني لتوقيف شخص يشتبه في تورطه في قضية زجرية، وذلك في محاولة منه لتخليص الموقوف وتمكينه من الفرار.

وقد أسفرت الأبحاث والتحريات المنجزة عن تحديد هوية المشتبه فيه الرئيسي وتوقيفه وهو في حالة تلبس باحتجاز سيدة تبلغ من العمر 21 سنة، علاوة على ضبط أربعة أشخاص آخرين برفقته وبحوزتهم أسلحة بيضاء وعبوة غاز مسيل للدموع وشهاب اصطناعي وكمية من مخدر الشيرا.

كما قادت عملية الضبط والتفتيش أيضا إلى العثور بحوزة الموقوفين على 10 هواتف محمولة وقطعة مجوهرات.

النيابة العامة تضع حماية الفئات الهشة في صلب أولوياتها

مخطط استراتيجي لتحديث منظومة العدالة

الرباط **فطومة نعيمي**

في سياق الانتقال إلى العشرية الثانية لاستقلال النيابة العامة، تبرز حماية الفئات الخاصة، من نساء وأطفال، كأحد أعمدة التحول الجديد، الذي تقوده رئاسة النيابة العامة وأعلنت أنه يشكل ركيزة حيوية لمخططها الاستراتيجي 2026-2028، الذي يراهن، كذلك، على استعادة الثقة، وتسريع الرقمنة، وتوسيع أدوار العدالة لتشمل دعم الاستثمار فضلا عن حماية الفئات الهشة.

وبذلك، تكون رئاسة النيابة العامة قد وضعت العدالة أمام اختبار مزدوج يجمع بين النجاعة من جهة، والإنصاف الاجتماعي من جهة ثانية.

وفي هذا السياق، أعلنت رئاسة النيابة العامة، أمس الخميس 26 مارس بالرباط، عن ملامح مخططها الاستراتيجي للثلاث سنوات المقبلة، في خطوة تعكس سعيا واضحا للانتقال من مرحلة تثبيت الاستقلال المؤسساتي إلى مرحلة توظيف هذا الاستقلال في تحقيق أثر ملموس، خاصة لفائدة الفئات الأكثر هشاشة.

ويستند هذا التوجه، وفق ما أكده بلاغ رئاسة النيابة العامة، إلى مرجعية مؤسساتية مؤطرة بالتوجيهات الملكية للملك محمد السادس، التي تجعل من العدالة ركيزة لحماية الحقوق والحريات، وضمان التوازن بين سيادة القانون ومتطلبات الإنصاف.

ويبرز ضمن 9 محاور كبرى محور حماية الفئات الخاصة كأحد أقوى مرتكزات المخطط، في دلالة على وعي متزايد بأن فعالية العدالة لا تقاس فقط بصرامة تطبيق القانون، بل أيضا بمدى قدرتها على حماية الفئات الأكثر عرضة للهشاشة.

ويشمل هذا التوجه تعزيز تدخل النيابة العامة في القضايا المرتبطة بالفئات التي تتطلب عناية خاصة، بما يفترض تطوير آليات التكفل القضائي، وتحسين شروط الولوج إلى العدالة، وضمان حماية فعالة لحقوق هذه الفئات، سواء تعلق الأمر بالنساء أو الأطفال أو الأشخاص في وضعيات هشاشة.

كما يعكس هذا المحور توجها نحو إضفاء بعد وقائي وإنساني على عمل النيابة العامة، من خلال تجاوز المقاربة الزجرية الصرفة إلى مقاربة مندمجة تراعي الخصوصيات الاجتماعية والإنسانية للحالات المعروضة أمام القضاء.

كذلك، شددت رئاسة النيابة العامة على أن هذا التوجه لا ينفصل عن باقي محاور المخطط، خاصة تلك المرتبطة بتعزيز حماية الحقوق والحريات وتخليق الحياة العامة، حيث يشكل مجموعها إطارا متكاملا لإعادة توجيه عمل النيابة العامة نحو قضايا ذات أثر مباشر على ثقة المواطنين.

وفي هذا السياق، يتقاطع محور حماية الفئات الخاصة مع رهانات أخرى، مثل تطوير التواصل المؤسساتي، بما يضمن مواكبة أفضل للضحايا، وكذا إدماج الرقمنة، التي يتوقع أن تسهم في تسهيل الولوج إلى العدالة وتقليص التعقيدات الإجرائية التي قد تعيق هذه الفئات.

ولتفعيل هذه التوجهات يتضمن المخطط 30 ورشا إصلاحيا موزعة على مختلف المحاور، ومدعومة بمؤشرات قابلة للقياس، في محاولة لإرساء منطق جديد قائم على النتائج، بدل الاكتفاء بالإعلانات العامة.

وبشكل خاص، يضع المخطط الاستراتيجي لرئاسة النيابة العامة الرقمنة في صلب تحوله الوظيفي، ليس كخيار تقني معزول، بل كرافعة هيكلية لإعادة تنظيم العمل القضائي، عبر تسريع معالجة الملفات، وتبسيط المساطر، وتحسين الولوج إلى العدالة، بما يعزز الشفافية ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

اليوم العالمي للمسرح.. بأية حال عدت يا عيد؟

سعيد آيت باجا

في السابع والعشرين من مارس من كل سنة يحتفل العالم باليوم العالمي للمسرح، ذلك الموعد الرمزي الذي أقره المعهد الدولي للمسرح سنة 1961 ليكون لحظة تأمل في دور المسرح في حياة الشعوب، ووقفة لتجديد الإيمان بهذه الخشبة الصغيرة التي لطالما حملت أسئلة الإنسان الكبرى. لكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم بإلحاح لا يخلو من مرارة: بأية حال يعود هذا العيد على المسرح؟

هل لازال على المسارح نبض من حياة، هل لا زال المسرح ممتلئا بالأسئلة والجرأة والجمال، أم أصبح مسرحنا يصارع لكي يظل واقفا، في زمن تتكاثر فيه الشاشات وتتخمنا التطبيقات وتضيق المساحات المخصصة للفن الحي؟

لقد كان المسرح، عبر التاريخ، أكثر من مجرد فرجة. منذ أيام سوفوكليس وأريستوفانيس، وصولا إلى شكسبير وبرتولت بريخت، ظل المسرح مرآة المجتمع، ومختبر الأفكار، ومنبر الحرية. على الخشبة كان الإنسان يواجه نفسه، ويسائل السلطة، ويعيد اكتشاف العالم.

غير أن الاحتفال بالمسرح اليوم، في كثير من البلدان، صار أقرب إلى طقس رمزي منه إلى لحظة حقيقية للمراجعة. تلقى الخطب، تتلى الرسائل، ترفع الشعارات، لكن الواقع غالبا ما يبقى على حاله: قاعات قليلة، إنتاج محدود، ومسرحيون يواصلون العمل بإمكانات ضئيلة وإيمان كبير.

في عالم تحكمه السرعة وثقافة الاستهلاك يبدو المسرح فنا عنيدا. هو لا ينافس الشاشات بعدد المشاهدات، ولا يقيس نجاحه بالليكات. قوته تكمن في شيء آخر: إنه سحر اللقاء الحي بين الممثل والجمهور، في تلك اللحظة الهشة التي لا يمكن استنساخها ولا تحميلها ولا إعادة بثها.

وربما لهذا السبب بالذات يظل المسرح ضروريا. فحين تتشابه الصور وتفيض الشاشات بالضجيج، يبقى المسرح مساحة نادرة للتفكير الجماعي، ولطرح الأسئلة التي لا تجد مكانا في العناوين السريعة.

إن الاحتفال باليوم العالمي للمسرح لا ينبغي أن يكون مجرد احتفاء بالفن، بل أيضا مناسبة لمساءلة السياسات الثقافية، ووضع الفنان في قلب المشروع المجتمعي. فالمسرح لا يعيش بالتصفيق وحده، بل يحتاج إلى رؤية، وبنية تحتية، وتكوين، ودعم يضمن استمراريته.

وعليه، حين يطل هذا العيد كل عام علينا نحن معشر المسرحيين أن نسأل نفس السؤال بإلحاح نردده في العلن وفي الكواليس وعلى الركح:

هل نحتفل بالمسرح هنا بالمغرب... أم نواسيه؟

لا يمكن الحديث اليوم عن أزمة المسرح المغربي بمعزل عن غياب استراتيجية وطنية واضحة وشاملة للفنون والثقافة. فالإشكال الحقيقي لا يكمن فقط في ضعف الإمكانيات، بل في غياب رؤية متكاملة تجعل من المسرح رافعة للتنمية الثقافية والإنسانية. إن الدعم، رغم أهميته، يظل إجراء تقنيا محدود الأثر إذا لم يواكب بسياسة ثقافية منسجمة تضع أهدافا بعيدة المدى وتضمن استمرارية الفعل المسرحي.

إلى جانب ذلك، يطرح مشكل البنيات التحتية نفسه بإلحاح، حيث تعاني معظم المدن من نقص حاد في القاعات المسرحية المجهزة، مما يجعل العروض رهينة فضاءات محدودة أو مناسبات موسمية. فكيف يمكن خلق علاقة مستدامة مع الجمهور في ظل غياب فضاءات تحتضن هذا اللقاء الحي؟

ثم إن استقطاب الجمهور لا يمكن أن يتحقق فقط عبر إنتاج عروض جديدة، بل يتطلب عملا عميقا يبدأ من المدرسة ويمر عبر الإعلام وينتهي عند خلق عادة ثقافية لدى المتلقي. فالجمهور لا يصنع بالصدفة، بل عبر سياسات تربوية وثقافية متكاملة.

لقد عرف المسرح المغربي وهجا خاصا مع رواد كبار مثل الطيب الصديقي والطيب العلج... حيث كان المسرح جزءا من الحياة اليومية وفضاء للنقاش المجتمعي. أما اليوم، فإن استعادة ذلك البريق تظل رهينة بإرادة حقيقية لإعادة الاعتبار للثقافة، ليس كترف، بل كضرورة مجتمعية.